

الشاطر مرسي

حرية التعبير في عهد أول رئيس مدني منتخب



مصطفى فتحي

الشاطر مرسي

(حرية التعبير في عهد أول رئيس مدني منتخب)

الكتاب : الشاطر مرسي

المؤلف : مصطفى فتحي

الطبعة الأولى : القاهرة 2013

رقم الإيداع : 2013/14382

الترقيم الدولي : I.S.B.N: 978 - 977 - 493 -158- 1

الناشر

شمس للنشر والإعلام

٨٠٥٣ ش ٤٤ الهضبة الوسطى- المقطم- القاهرة

ت/فاكس: ٠٢٢٧٢٧٠٠٠٤(٢+) / ٠١٢٨٨٩٠٠٦٥(٢+)

www.shams-group.net

تصميم الغلاف : الفنان ياسر حسين



الشاطر مرسي

(حرية التعبير في عهد أول رئيس مدني منتخب)

مصطفى فتحي

(أتعهد بألا تغلق في عهدي قناة أو جريدة
ولن يُمنع رأي أبدًا)

الرئيس محمد مرسي قبل فوزه بأيام قليلة بمنصب رئيس الجمهورية

(ابقي تعالى وأنا أقولك حرية التعبير فين)

وزير الإعلام الإخواني صلاح عبد المقصود ردًا على صحفية مصرية سألته

" أين هي حرية التعبير" يوم ١٣ أبريل ٢٠١٣

(وسائل الإعلام والإعلاميين هم "سحرة فرعون"
الذين جمعهم فرعون لسِحر الناس وبث الرعب
والرهبة في قلوبهم من دعوة موسى عليه السلام)

تصريح المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع، شهر مارس ٢٠١٢

قبل أن تقرأ

- يوثق هذا الكتاب لمعظم انتهاكات حرية الرأي والتعبير التي حدثت منذ أول يوم لحكم الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

- بعض مقالات الكتاب نشرها الكاتب في أعداد مختلفة من صحيفة السفير اللبنانية.

- قد تكون بعّض القضايا التي تم ذكرها في الكتاب صدر فيها أحكام أو تم إلغاؤها بعد طباعة هذا الكتاب، لكن الأهم هو توثيق حدوثها.

§ حريات التنظيم السري للإخوان

لا يمكنني القول أنني مصدوم من الانتهاكات المروعة للتنظيم السري للإخوان تجاه حرية الصحافة والإعلام، فأدبيات الإخوان وأداؤهم قبل الثورة يؤدي إلى ما يفعلونه الآن. ربما المفاجأة تأتي فقط من التسارع ومن العدد الكبير من الانتهاكات.

لكن لماذا يفعل التنظيم السري للإخوان ذلك؟

ليس لأنهم مجموعة من الأشرار، ولكن لأنهم أصحاب مشروع إلهي، أي أنهم ليسوا أصحاب مشروع سياسي بشري يمكننا الاختلاف حوله، بل ومن الممكن أن يقبلوا الاختلاف حوله مثل أي سياسيين.لكنهم ممثلون للإسلام، أي أنهم ممثلو الله، جلَّ علاه، على الأرض. فكيف لمن يؤمن بذلك أن يؤمن بالاختلاف، وأنه لا توجد حقيقة مطلقة؟ هم يؤمنون بأن المختلفين معهم كفرة؛ لأنهم لا يختلفون مع بشر، ولكن مع ممثلين لـ"الله" وللإسلام. ومن ثم فهم كفرة يستحقون ما يحدث لهم، سواء كانت سجنًا أو تعذيبًا أو قتلاً ... إلخ.

إذا كان الإخواني رحيمًا بك، فهو يتمنى لك الهداية، وليس إدارة نقاش جادّ قد يتراجع فيه عن بعض الأشياء ويكسب بعض الأشياء.

في هذا السياق لابد ألا يفهموا أن وظيفة الصحافة والإعلام هي إخبار المجتمع بما يحدث. وحق المعرفة، بما فيها معرفة الآراء حق أساسي من حقوق الإنسان. ولكن الوظيفة الوحيدة المسموح بها للصحافة في زمن الإخوان أن تكون إعلانًا عن مشروعهم الإلهي، لذلك من المستحيل أن يفهموا أنه أمر عادي أن يتم انتقادهم بقسوة وعنف، وأمر عادي أن يتم حتى التحريض ضدهم.

صحيح أن الصحافة والإعلام كانت دائمًا ضحية للأنظمة الاستبدادية، لكن الصحيح أيضًا أنها تتعرض لمجازر أبشع في ظل الأنظمة الديكتاتورية العقائدية. والعقائدية هنا يمكن أن تكون دينًا أو أيديولوجيا. أي عقيدة فوق البشر. فهكذا كانت أنظمة الحكم ذات الخلفية القومية والشيوعية والعنصرية، مثل هتلر وجنوب إفريقيا، والدينية مثل إيران والسودان وأفغانستان.

هكذا سيكون الحال في زمن الإخوان، فهم لن يتراجعوا عن ذبح الصحافة والصحفيين والإعلام والإعلاميين حتى يمكنهم الحكم كما يتصورون وهم "مرتاحون" من هذا الصداع.

هذا الكتاب هو محاولة جادة لتوثيق الانتهاكات المروعة في عهد أول رئيس مصري منتخب خلال عشرة أشهر فقط.. حتى لا ننسى.

سعيد شعيب

مدير مركز صحفيون متحدون

§ مقدمة

بحسب خبراء، فقد فشل الرئيس المصري محمد مرسي في إنقاذ الاقتصاد المصري من الانهيار، فشل أيضًا في أن يعيد للشارع المصري الأمن أو أن يقدم مشروعًا حقيقيًا لنهضة مصر، لكن هناك شيئًا ما نجح فيه الرئيس القادم من جماعة الإخوان المسلمين، وهو الحصول على لقب تاريخي وهو "الرئيس الذي لاحق الصحفيين والإعلاميين وكل المعارضين كما لم يفعل أي رئيس في تاريخ مصر".

كان شعار الإخوان في الانتخابات هو "نحمل الخير لمصر" لكنه أصبح خلال سنة من حكم مرسي هو "نحبس الصحفيين في مصر"، "نقتل المعارضين"، "نعذِّب المتظاهرين" مرسي الذي فشل في أن ينهض بمصر، نجح في أن يصبح أول رئيس مصري يهدد حرية الرأي والتعبير بهذا الشكل غير المسبوق، ففي أول ٢٠٠ يوم من حكمه لمصر تم رفع ٢٤ قضية على صحفي وكاتب بتهمة إهانته، بينما لم يحدث ذلك في تاريخ مصر سوى ١٤ مرة على مدى ١١٥ عامًا.

يقارن تقرير أصدرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بعد ٢٠٠ يوم فقط من حكم مرسي، بعنوان "جريمة إهانة الرئيس.. جريمة نظام مستبد"، يقارن التقرير بين الحرية في عهد مرسي وبين كل رؤساء وملوك وسلاطين مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

يبدأ التقرير بتوثيق أول حكم تصدره المحاكم المصرية ضد حرية الرأي والتعبير، وكان ذلك في شهر أبريل من عام ١٩٠٩م، حيث صدر حكم ضد صحفي مصري بتهمة "إهانة الذات الخديوية"، أصدرته محكمة السيدة زينب الجزئية، وكان من نصيب الصحفي الكبير " أحمد حلمي " - جد الكاتب الكبير صلاح جاهين- بالسجن عشرة شهور، وبتعطيل جريدته "القُطر المصري" مدة ستة شهور، وبإعدام كل ما ضبط ويضبط من العدد ٣٧ من الصحيفة.

وأشار التقرير إلى أن عدد قضايا وبلاغات إهانة مرسي تجاوز كل قضايا الإهانة منذ بدأ استخدامها في نهاية القرن التاسع عشر، حيث بلغت منذ عام ١٨٩٧ وحتى تولي مرسي مهام منصبه (١١٥عامًا)، ٢٣ متهمًا، موزعين على ١٤ قضية، في حين بلغ عدد القضايا خلال فترة حكم الرئيس مرسي (٢٠٠ يوم)، ٢٤ قضية وبلاغًا، ضمت ٢٣ متهمًا أيضًا.

وعلى الرغم من أنه لم يمر سنة تقريبًا - حتى لحظة إعداد هذا الكتاب- على تولي الرئيس محمد مرسي مسؤولياته، إلا أن مادة إهانة الرئيس تصدرت قائمة الاستخدام بلا منازع - بحسب ما جاء في التقرير-فيما حلَّ الملك فاروق، آخر ملوك مصر، والذي حكم البلاد ١٦ عامًا، المركز الثاني، بعدد ٧ ملاحقات بتهمة إهانة الذات الملكية، وجاء الرئيس المخلوع حسني مبارك في المرتبة الثالثة بـ٤ قضايا ضمت ٦ متهمين خلال ٣٠ سنة من حكم مصر، ثم الخديوي عباس حلمي الثاني بـ٣ قضايا و٦ متهمين، خلال فترة حكم ٢٢ عامًا.

مصطفى فتحي

القاهرة - يونيو ٢٠١٣م

§ الصحافة في عهد الرئيس المصري الجديد:

حبس.. منع.. ومصادرة

"عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية"

هذا هو الشعار الرسمي الذي انطلقت به ثورة الخامس والعشرين من يناير من كل شوارع وأزقة مصر، الشعار الذي حمل كلمة "حرية" لم يتحقق في أول عام من حكم مرسي - بحسب تقارير حقوقية- فالصحافة تواجه تحديات كبيرة، والصحفيون يتعرضون لمشاكل لا تتوقف.. بدأت بحربهم من أجل دستور يحمي حرية الصحافة، مرورًا بتعرض العديد منهم لاتهامات بإهانة الرئيس، وصولاً إلى غلق ومنع صحف وقنوات فضائية.

الصدام بين الصحفيين والنظام الجديد بدأ حتى قبل أن يصل "مرسي" لسدة الحكم.. حين وصف المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع، في شهر مارس ٢٠١٢م وسائل الإعلام والإعلاميين بـ "سحرة فرعون" الذين جمعهم فرعون لسِحر الناس وبث الرعب والرهبة في قلوبهم من دعوة موسى عليه السلام". أثارت تصريحات مرشد الجماعة غضب واستياء الوسط

الصحفي، فطالب أحد المحامين بإقامة دعوى قضائية ضد بديع، باعتبار أن تصريحاته تعد إهانة للصحافة وكافة القائمين عليها.

لكن يبدو أن تصريحات بديع كانت رسالة غير مباشرة لكل أعضاء الإخوان لبدأ حرب ضد الصحافة المصرية.. حيث بدأت في اليوم التالي مباشرة قضايا تُرفع من الإخوان ضد صحفيين ووسائل إعلام، وتم توثيق ذلك في تقرير أصدرته مؤسسة "حرية الفكر والتعبير"، وهي منظمة مجتمع مدني مصرية، التقرير الذي يوثق الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون في مجال الصحافة والإعلام منذ أن أضحى "مرسي" رئيسًا حمل عنوان "حرية الإعلام في الجمهورية الثانية، حبس.. منع.. مصادرة".

اعتبر التقرير أنه منذ تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية سيطر حزب "الحرية والعدالة" على مجريات الأمور، بعدما ظهر أن هناك ميلاً متزايدًا من قبل قيادات حزب "الحرية والعدالة" الذراع السياسي لجماعة الإخوان إلى الاستخدام السيئ للقوانين التي تقيد حرية الصحافة والإعلام، بدعوى السب والقذف والتطاول على أعضاء الحزب وغيرها من التهم المطاطة، نتج عنه استدعاء الصحفيين إلى أروقة المحاكم لمعاقبتهم على مهنتهم، إلى جانب أشكال أخرى من الانتهاكات مُورست بشكل ممنهج؛ تمثلت في

مصادرة وإغلاق الصحف ومنع مقالات تهاجم جماعة الإخوان وغيرها من أشكال الانتهاكات المختلفة.

وأوضح التقرير أن البداية كانت في ٣٠ مايو ٢٠١٢ عندما أقام مرسي "المرشح آنذاك للرئاسة" دعوى حملت رقم ٤٣٥٣٠ لسنة ٦٦ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد قناة الفراعين.

والواقعة الثانية من وقائع الملاحقات القضائية للصحفيين، كانت من قبل الدكتور عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة ، في ٢٤ يونيو ٢٠١٢، حين تقدم سالف الذكر ببلاغ للنائب العام يحمل رقم ١٨٣٩ لسنة ٢٠١٢ ضد كل من رضا إدوار بشخصه وبصفته رئيس مجلس إدارة جريدة "الدستور" ، وإسلام عفيفي بشخصه وبصفته رئيس تحرير جريدة "الدستور" ، يتهمهما فيه بنشر أخبار كاذبة وارتكاب جريمة القذف في حقه، وذلك في العدد الصادر يوم الخميس ٢١ يونيو ٢٠١٢ الذي يحمل رقم ١٧٣٠ من جريدة "الدستور"، وذلك إبّان الفترة التي كان من المقرر أن تجرى فيها المرحلة الثانية من انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت بين محمد مرسي الرئيس الحالي وأحمد شفيق.

ووثق التقرير صورة أخرى من صور الملاحقات القضائية للصحفيين، جاءت من قبل المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

الدكتور محمد بديع الذي كان قد تقدم ببلاغ ضد عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر وخالد حنفي مدير تحرير الجريدة يتهمهما بالسب والقذف.

وهناك واقعة أخرى لم يذكرها التقرير لأنها حدثت بعد أيام من صدوره وبالتحديد يوم الأحد ١٤ أكتوبر ٢٠١٢ حيث تعرضت الإعلامية جيهان منصور، مقدمة برنامج "صباحك يا مصر" على قناة دريم، لهجوم من الدكتور عصام العريان القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، في مداخلة تليفونية، متهمًا إياها بأنها (تحصل على تمويل مادي للهجوم على جماعة "الإخوان") مما جعلها تطالبه على الهواء بالاعتذار عما بدر منه تجاهها من ألفاظ تشكل اتهامًا لها دون أدلة أثناء مداخلته الهاتفية معها في البرنامج، والتي قال خلالها "مش عايز أسألك بتاخدي كام عشان تقولي الكلام ده".

واعتبرت جيهان منصور، في بيان رسمي صدر عنها، اتهام العريان لها بتقاضيها أموالاً كي تهاجمه، خطيرًا جدًا، وطالبته بإظهار ما لديه من مستندات تؤكد اتهاماته الباطلة لها، وقالت إن هجوم الإخوان على الصحفيين يهدف لإرهابهم وتخويفهم من انتقاد مرسي أو جماعته.

تقرير مؤسسة "حرية الرأي والتعبير" ليس هو الوحيد الذي وثق الانتهاكات التي يتعرض لها صحفيو مصر مؤخرًا، حيث صدر أيضًا تقرير آخر للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان - منظمة مجتمع مدني مصرية- أكد أن "في المائة يوم الأولى لحكم مرسى أصبحت حرية التعبير بكل فروعها في خطر داهم".. وذكر التقرير أمثلة عديدة للمنع والمصادرة، منها مصادرة عدد جريدة "الشعب الجديد" بالكامل يوم ٢١ أغسطس ٢٠١٢، بسبب مقال رئيس التحرير "مجدي حسين" الذي جاء بعنوان: "نطالب مدير المخابرات بإعادة النظر في سياسات الجهاز السابقة التي أفسدت الحياة السياسية"، ومصادرة جزئية للعدد رقم ١٧٨١ لجريدة الدستور الصادر يوم السبت ١١ أغسطس ٢٠١٢ بعد ساعات قليلة من طباعته بمطابع جريدة "الجمهورية".

كما قامت هيئة الرقابة على المطبوعات بمصر بمنع استيراد كتاب "تاريخ الشرق الأوسط الحديث" للمؤرخين الأمريكيين "ويليام كليفلاند" و"مارتن بنتون"، وذلك دون إبداء أسباب.

كما تم منع برنامج "الضمير" على القناة الثانية بالتلفزيون المصري المحلي الذي كانت تقدمه المذيعة "هالة فهمي"، وذلك على خلفية حلقة تم بثها عبر برنامجها، وتناولت الحلقة "فضح الفساد المالي والإداري المتفشي في جهاز الإعلام الحكومي".

وبحسب التقرير فإنه أثناء حكم مرسي تم منع مقالات وأبواب وصفحات كاملة لاثني عشر صحفيًا.. منهم مبدعون معروفون، مثل: يوسف القعيد وإبراهيم عبد المجيد، ومنهم إخوان سابقون مستقيلون من الجماعة، مثل: ثروت الخرباوى وعبد الجليل الشرنوبى. كما وثق التقرير ما أسماه ملاحقة قانونية لستة من الصحفيين والإعلاميين منهم شركاء نضال مع الإخوان ضد حكم مبارك ومنهم الصحفي عبد الحليم قنديل.

كما تم الاعتداء على الصحفي "خالد صلاح" رئيس تحرير جريدة اليوم السابع في أغسطس ٢٠١٢، أثناء دخوله مدينة الإنتاج الإعلامي، من قبل بعض المتظاهرين المنتمين والمؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين، وهو نفس المكان الذي شهد أيضًا اعتداءً على الإعلامي "يوسف الحسيني" من نفس المجموعة، وحاولوا منعه من الدخول للمدينة. كما تم الاعتداء على مصور صحيفة "الشروق" أثناء تغطيته مظاهرات السفارة الأمريكية من قبل الشرطة.

§ قضية الحسيني أبو ضيف .. التحقيق مستمر

"سنحول حياة النظام الحاكم إلى جحيم حتى يتم محاكمة قاتل الحسيني أبو ضيف"...

قالها علاء زغلول أحد شباب الصحفيين أثناء وقفة على سلالم نقابة الصحفيين المصريين للمطالبة بالكشف عن قاتل الحسيني، كان علاء يقف مع حوالي ٢٠ شابًا وفتاة، يرتدون جميعًا تي شيرتات سوداء عليها صورة الحسيني أبو ضيف. ويهتفون ضد الإخوان.

ليس الحسيني أبو ضيف الوحيد الذي قُتل في عهد الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، هناك نشطاء سياسيون ومواطنون غيره تم قتلهم بنفس الطريقة الغامضة، لكن قدر الحسيني أبو ضيف - وربما قدر الإخوان أيضًا- أن يصبح الحسيني رمزًا لكل من مات في عهد الإخوان، دون أن تتوصل التحقيقات حتى الآن إلى قاتله.

الحسيني أبو ضيف صحفي مصري (٣٣ سنة)، كان يعمل في صحيفة الفجر، أُصيب أثناء تغطيته لأحداث الاشتباكات أمام قصر الاتحادية بين مؤيدي ومعارضي رئيس الجمهورية، يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٢م حيث جرى نقله إلى أحد المستشفيات بمصر الجديدة ثم إلى

قصر العيني، قسم الحالات الحرجة، ثم وافته المنية يوم ٨ ديسمبر ٢٠١٢م. وكانت جثته تحمل رقم ٢٣ داخل ثلاجة الموتى بمستشفى قصر العيني، وكانت مغطاة بملاءة بيضاء، وحين رفعت النيابة عنه الغطاء، وُجدت الجثة مسجاة على ظهرها، وهو يرتدى (روب طبي) بني اللون، ووجود لاصق طبي أسفل عنقه مدون عليه الحسيني أبو ضيف. وبحسب تقرير الطب الشرعي الأول في قضية مقتل الحسيني أبو ضيف، وشهادة الشاهد الذي صاحب الحسيني منذ الساعة ١٢ مساءً يوم الحادث وحتى الثانية والنصف من اليوم التالي، فإن سبب الوفاة كان طلقًا ناريًا أدَّى لجرح شبه دائري قطره ٣٢ سم اخترق نسيج المخ وفتته.

تقرير الطب الشرعي لم يقنع نقابة الصحفيين المصريين ومن ثم كلفوا سيد فتحي، الحقوقي والمحامي الموكل من جانب النقابة بتقديم مذكرة طعن على تقرير الطب الشرعي، يوم الخميس ٧ مارس ٢٠١٣م وطالب فتحي في مذكرته بندب لجنة ثلاثية لإعداد تقرير جديد. مستندًا في مذكرته إلى أن الغموض والفشل في التوصل إلى نتيجة كانا سمتين رئيسيتين في التقرير، خاصة أنه تم إعداد ذلك التقرير على ضوء الكشف الظاهري الذي قام به الطبيب الشرعي، كذلك فإن مذكرة النيابة بشأن الواقعة، وكذلك أقوال الشهود، لم تكن بحوزة الطبيب الشرعي عند إعداد التقرير، لذلك جاء التقرير بلا

إجابة على مدى الاتساق بين تصورات الواقعة، وما وصل إليه من نتائج، مما يجعل التقرير قاصرًا. لكن فتحي لم يكمل القضية، حيث تُوفي بأزمة قلبية يوم الثلاثاء ١٤ مايو ٢٠١٣.

رحلة البحث عن قاتل الحسيني بدأتها مساء يوم الثلاثاء ١٤ مايو ٢٠١٣، حين كنت على موعد لحضور مؤتمر حقوقي أقامته المجموعة المتحدة، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، بفندق كوزمو بوليتان بوسط القاهرة، كان الهدوء يخيّم على المؤتمر، وعدد الحضور تقريبًا ٤٥ هم خليط من صحفيين وحقوقيين ونشطاء مهتمين بقضية الحسيني الغريبة، الهدوء الذي خيم على المكان قطعه الدكتور فخري صالح، كبير الأطباء الشرعيين ورئيس مصلحة الطب الشرعي الأسبق، عندما أعلن بصوته الرخيم من فوق المنصّة أن عملية "اغتيال" الحسيني تمت من محترفين في القتل برصاص محرم دوليًا، مضيفًا أن قاتله استهدف في جسده الهزيل مناطق تؤدي إلى القتل الفوري، منها منطقة أعلى الصدر والرأس.

فخري صالح عرض ملخص للتقرير الاستشاري الذي قام بتنفيذه؛ حصلت عليه كاملاً بعد ذلك؛ يؤكد أن الرصاص الذي أغتُيل به الحسيني أبو ضيف، محرم دوليًا، لأنه يتطور ويتفتت في الجسد. ووصفه بأنه مقذوف ناري رصاصي متطور بشدة، يشوه الشكل

تمامًا ومتفتت، ويتم تحويله داخل جسم المصاب به. المجموعة المتحدة التي نظمت هذا المؤتمر طالبت بضم التقرير الاستشاري للدكتور فخري صالح، إلى التحقيقات التي تجريها النيابة العامة في القضية رقم ١١٢٢٨ لسنة ٢٠١٢.

الملاحظ أن كل الهتافات التي تنطلق من حناجر المتضامنين مع قضية الحسيني تحمّل الإخوان مسؤولية قتل الصحفي الشاب، وهناك بلاغات عدة قدمت للنائب العام تتهم الإخوان بشكل واضح بقتل أبو ضيف، كان أول تلك البلاغات هو ما قدمته صحيفة الفجر التي كان يعمل بها الحسيني، حيث قدمت يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بلاغًا للنائب العام حمل رقم "٤٥٠٠ بلاغات النائب العام"، يتهم بالترتيب كلاً من رئيس الجمهورية محمد مرسي، ومرشد جماعة الإخوان محمد بديع، وعصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، ومحمد البلتاجي الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، وأحمد سبيع الصحفي في جريدة الحرية والعدالة والمستشار الإعلامي للحزب، وعبد الرحمن عز عضو جماعة الإخوان، وأحمد المغير عضو الجماعة نفسها بالتحريض على قتل الحسيني أبو ضيف.

§ إصرار على أنه إخوان !!

مرشد جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع وبعد ساعات من موقعة الاتحادية التي قُتل فيها الحسيني، ظهر في مؤتمر صحفي وخلفه بانر كبير عليه صور قال بديع إنها لشباب الإخوان الذين قتلوا في الأحداث وكان من بين الصور صورة للحسيني أبو ضيف، ورغم نفي عائلته انتماءه للجماعة إلا أن هناك إصرارًا من قبل الإخوان على أن الحسيني كان منهم أو على الأقل كان بين صفوفهم حين قُتل، هذا الإصرار أعلنه مرة الدكتور حلمي الجزار، القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، حين قال في حلقة يوم الأربعاء ٣٠ يناير من برنامج آخر النهار الذي يذاع على فضائية النهار أن أبو ضيف قُتل وهو واقف في صفوف الإخوان أثناء موقعة "الاتحادية" ما يعني أن العنف كان من قبل مجموعة من البلطجية ضد الإخوان على حد تعبيره. أيضًا وزير الإعلام المصري صلاح عبد المقصود المنتمي لجماعة الإخوان كرَّر نفس الكلام حين قال يوم الاثنين ٢٩ أبريل ٢٠١٣ في الملتقى الإعلامي العاشر المنعقد في الكويت، إن "الحسيني أبو ضيف مات وهو في صفوف الإخوان".

إصرار الإخوان على ترديد ذلك كان السبب في انطلاق تظاهرة حاشدة يوم ٨ مايو ٢٠١٣ حين تجمع أصدقاء الحسيني أبو ضيف وبعض أقاربه أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بماسبيرو لرفضهم تلك التصريحات متهمين الإخوان "بمحاولة سرقة الحسيني أبو ضيف وهو ميت".

قيادات الجماعة ترفض التعليق على سؤال منطقي يحتاج لتفسير، فإذا كان الحسيني أبو ضيف ينتمي للجماعة، فلماذا كانت كل كتاباته الصحفية توثق انتهاكات وفساد يتعلق بالإخوان المسلمين؟!...

السؤال يطرحه جمال فهمي وكيل نقابة الصحفيين المصريين والذي يؤكد أن الرئيس محمد مرسي متورط في قتل "الحسيني أبو ضيف" والسبب كما يراه فهمي هو أن الحسيني كشف أن أحد الأشخاص الذين قد أفرج عنهم بعفو رئاسي في أول قرارات الرئيس "محمد مرسي" هو شقيق "نجلاء علي" زوجة الرئيس، والمتهم في قضية رشوة، بناءً على التقارير التي أصدرتها الرئاسة بأسماء المعفو عنهم بقرار رئاسي؛ حيث كان يعمل موظفًا بحي مصر الجديدة، فقام الرئيس بوضع اسمه ضمن قائمة المعفو عنهم. وكان هذا أخر تقرير ينشره أبو ضيف قبل وفاته.

§ الرئاسة تنفي

"لم نقتل الحسيني أبو ضيف وتقرير الطب الشرعي أكد مقتله بنفس الرصاص الذي قُتل به أعضاء جماعة الإخوان المسلمين"...
هذا هو التصريح الذي أدلى به الدكتور ياسر علي الذي كان وقتها في منصب المتحدث باسم رئاسة الجمهورية لصحفية الواشنطن بوست الأمريكية يوم ٢٧ يناير ٢٠١٣ ونفى فيها أن يكون للجماعة أو حزب الحرية والعدالة أي يد في مقتل الصحفي الحسيني.

§ ما قاله الشهود

عرفان محمد أبو ضيف، شقيق الحسيني، قال في نص تحقيقات النيابة أثناء استجوابه يوم الاثنين ٤ مارس ٢٠١٣، إنه علم من أصدقاء وزملاء أخيه ممن كانوا يرافقونه في محيط قصر الاتحادية أنه قام بتصوير عدد من المنتمين لتنظيم الإخوان وهم يذبحون فتاة تبلغ من العمر نحو ١٤ سنة، ما اضطرهم - يقصد أعضاء الإخوان- إلى الاستيلاء على كاميرته وضربه بالنار.

لكن لم يستطع عرفان إثبات كلامه بدلائل خصوصًا أنه لم يُذكر في التحقيقات أن هناك جثة لفتاة أثناء الأحداث، كما فُقدت كاميرا الحسيني يوم مقتله.

لكن الشهادة الأهم في قضية أبو ضيف هي شهادة محمود عبد القادر الشاهد الرئيس في القضية، والذي كان مرافقًا ومصاحبًا لـأبو ضيف أثناء قيامه بتصوير الأحداث من كاميرته الخاصة عند محيط الاتحادية، حيث أشار أنه تم إطلاق عيار ناري من مسافة ٢ متر، اخترق الجهة اليمنى من رأس أبو ضيف مما أدى إلى وقوعه على الأرض نازفًا بغزارة.

قال عبد القادر في شهادته إن أبو ضيف قتل وهو يريه الفيديوهات التي التقطها للأحداث، "كان الفيديو الذي كنا نشاهده يحتوى على مشاهد لأحد شباب الإخوان وهو يحمل خوذة وسلاحًا آليًا في يده لضرب معارضي الرئيس"، لافتًا إلى أن أبو ضيف كان يبتسم وسعيدًا للغاية وقال بصوتٍ عالٍ: (شوف الإخوان بيعملوا إيه إحنا قدرنا نوثق جرائمهم ضد المعارضين) إلى أن جاءته الطلقة في رأسه.

§ التحقيق مستمر

في البناية العتيقة بوسط القاهرة يقع مكتب المحامي والحقوقي "نجاد البرعى"، رئيس المجموعة المتحدة، والممثل القانوني لأسرة الحسيني أبو ضيف، يؤمن البرعي أن هناك تباطؤًا في التحقيق،

وأن هناك رغبة تهدف إلى إغلاق ملف اغتيال الحسيني أبو ضيف دون تحقيق أو محاسبة. لكنه يؤكد أنه يعمل جاهدًا مع فريق من المحامين لجعل هذا الملف مفتوحًا، حتى يتم البتّ في القضية، ويتم تقديم الجناة للعدالة ومحاسبتهم.

ويعتبر البرعي أن هناك شيئًا ما خطأ في قضية أبو ضيف، فرغم احترافية الأسلحة التي استخدمت في قتل الصحفي الشاب - وصف البرعي الرصاصة التي أُطلقت على رأس الحسيني أبو ضيف بأنها مغطاة بمادة الرصاص ويتحول شكلها داخل الجسم- وهو ما يعني أن الذين شاركوا في اغتيال الحسيني قتلة محترفون - على حد تعبيره -. إلا أن الأجهزة المعنية لم تتحرك، خصوصًا أجهزة البحث الجنائي، بالإضافة إلى أنه لم تحدث تحريات مباحث حول واقعة قتل أبو ضيف ولم يتم سؤال المحرضين، ولم يتم تتبع المجرمين والمحرضين على ارتكاب الجريمة، كما أنه لم يجرَ معرفة من الذي حشد هؤلاء الناس، رغم أن هناك كاميرات صوَّرت الواقعة لكن لم يتم تفريغها بشكل حقيقي. وهو ما يستغربه البرعي: "لماذا يخشى النظام من إجراء تحقيق جادّ في هذه القضية؟".

رغم مرور شهور عديدة على مقتل الحسيني أبو ضيف، إلا أن من قتله لم يُعرف حتى هذه اللحظة، ما زالت القضية غريبة، لكن الأغرب منها هو ابتسامته وقت موته فكما أكد الصحفي محمد عبد

القادر الشاهد الرئيس في قضية أبو ضيف وصديقه المقرب أن الحسيني حين تلقى رصاصة في رأسه "سقط أرضًا بجانبي وهو ينزف ويبتسم".

§ ٢٠١٢... الأسوأ في تاريخ الإعلام في مصر.. والسبب مرسي وجماعته

منع مقالات... غلق قنوات... محاصرة مقرات وسائل إعلام... قتل صحفيين...

هكذا هو حال الإعلام المصري منذ أن وصل محمد مرسي لحكم مصر، مما جعل بعض المنظمات الحقوقية تعتبر أن عام ٢٠١٢ هو الأسوأ على الإطلاق في تاريخ حرية الإعلام في مصر.

§ مـايـو

البداية كانت في ٣٠ مايو ٢٠١٢ عندما أقام مرسي "المرشح آنذاك للرئاسة" دعوى حملت رقم ٤٣٥٣٠ لسنة ٦٦ ق أمام محكمة القضاء الإداري ضد قناة الفراعين، وبعد أن وصل للحكم بأيام قليلة تم إغلاق القناة بتهمة مطاطة هي إهانة الرئيس، ويُحاكم الآن صاحب القناة والإعلامي الأبرز توفيق عكاشة بنفس التهمة.

§ يـونيـو

في هذا الشهر تقدم الدكتور عصام العريان أحد أبرز القيادات الإخوانية، في ٢٤ يونيو ٢٠١٢ ببلاغ للنائب العام ضد كل من رضا إدوار بشخصه وبصفته رئيس مجلس إدارة صحيفة "الدستور" ، وإسلام عفيفي بشخصه وبصفته رئيس تحرير صحيفة "الدستور" ، يتهمهما فيه بنشر أخبار كاذبة وارتكاب جريمة القذف في حقه، وذلك في العدد الصادر يوم الخميس ٢١ يونيو ٢٠١٢ الذي يحمل رقم ١٧٣٠ من جريدة "الدستور"، وذلك إبان الفترة التي كان من المقرر أن تجرى فيها المرحلة الثانية من انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت بين محمد مرسي الرئيس الحالي وأحمد شفيق.

§ أغسطس

في هذا الشهر تقدَّم بعض أنصار الرئيس مرسي، يوم ١١ أغسطس ببلاغ للإدارة العامة لمباحث المصنفات الفنية "إدارة مكافحة جرائم المطبوعات" ضد كل من رئيس مجلس إدارة صحيفة الدستور ورئيس تحريرها يتهموهما بسبّ وقذف رئيس الجمهورية والتحريض على الفتنة الطائفية والتحريض على الفوضى في المجتمع.

§ سبتمبر

في أول سبتمبر تقدّم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع ببلاغ ضد عادل حمودة رئيس تحرير صحيفة الفجر وخالد حنفي مدير تحرير الصحيفة يتهمهما بالسب والقذف.

§ أكتوبر

بعد التغييرات التي قام بها الإخوان في قيادات الصحف القومية، وتعيين رؤساء تحرير ينتمون فكريًا - بحسب مراقبين- لسياسات الإخوان، تم منع العديد من المقالات التي تنتقد مرسي والجماعة، وإلغاء صفحات بعينها، فبمجرد قدوم محمد حسن البنا رئيسًا لتحرير جريدة "الأخبار" كان أول قرار له هو منع مقال للكاتبة عبلة الرويني ، وبعدها منع مقال "لا سمع ولا طاعة" للكاتب يوسف القعيد، والمقالان ينتقدان الرئيس وجماعته.

§ نوفمبر

مجلس الشورى ذو الأغلبية الإخوانية يقوم بتصرف يحدث لأول مرة في تاريخ مصر، وهو إقالة رئيس تحرير صحيفة، حيث قرَّر المجلس إقالة رئيس تحرير صحيفة الجمهورية جمال عبد الرحيم

المعروف بمعارضته للإخوان بسبب خبر في الصحيفة عن الجيش المصري، وحتى الآن لم يعد عبد الرحيم لمنصبه رغم أن المحكمة أصدرت حكمًا بعدم شرعية إقالة مجلس الشورى له. كما أن قانون المجلس الأعلى للصحافة لم يعطِ الحق لمجلس الشورى في عزل أي رئيس تحرير من جريدة قومية، لكن أعطى المجلس الحق في التعيين فقط.

§ ديسمبر

في ديسمبر تم تقديم بلاغ ضد إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة "التحرير" بتهمة السخرية من الرئيس، وهو نفس الأمر الذي حدث في نفس الشهر مع الإعلامي "باسم يوسف" مقدم برنامج "البرنامج" على قناة سي بي سي.

وفي ديسمبر أيضًا تم إقرار الدستور المصري الذي انسحب من كتابته مجلس نقابة الصحفيين المصريين بسبب ما وصفوه بأنه "دستور يقيد حرية الرأي والتعبير".

في هذا الشهر أيضًا حاصر المئات من أنصار "مرسي" مدينة الإنتاج الإعلامي مؤكدين أنهم يريدون "تطهير الإعلام"، لكن

منظمات حقوقية قالت إن السبب هو إرهاب الإعلام بسبب انتقاده لمرسي وللجماعة.

لكن الحدث الأبرز في هذا الشهر هو مقتل الصحفي المصري الحسيني أبو ضيف الصحفي بصحيفة الفجر المعارضة للإخوان، والذي قُتل جرّاء إصابته برصاصة مباشرة في الرأس أثناء تغطيته للتظاهرات المعارضة لمرسي والتي حملت اسم "موقعة الاتحادية" الحسيني أبو ضيف هو الذي فجَّر قبل شهور قليلة من مقتله أن أحد الأشخاص، الذين قد أُفرج عنهم بعفو رئاسي في أول قرارات الرئيس محمد مرسي هو شقيق زوجة الرئيس مرسي والمتهم في قضية رشوة، حيث كان يعمل موظفًا بحي مصر الجديدة، فقام الرئيس بوضع اسمه ضمن قائمة المعفو عنهم.

§ «المصري اليوم» في قفص الاتهام

قرَّر الرئيس المصري محمد مرسي أن يبدأ العام الجديد على طريقته الخاصة. ففي اليوم الأول من العام ٢٠١٣، رفع الرئيس القادم من جماعة الإخوان المسلمين قضية على صحيفة المصري اليوم بتهمة غريبة وهي «تشويه مؤسسة الرئاسة»، وهي التهمة التي اعتبرتها بعض منظمات المجتمع المدني صفعة جديدة على وجه حريّة الإعلام في مصر.

المتابع لحال حرية الرأي والتعبير في مصر من بعد فوز مرسي بالرئاسة، سيلاحظ أن هناك مشكلة حقيقية بين تيار الإسلام السياسي وبين وسائل الإعلام المصرية، فلا توجد تظاهرة للإسلاميين لا يتمّ فيها رفع لافتات مطالبة بـ «محاكمة الإعلاميين» كما أنَّ عدد القضايا التي رفعها إسلاميون ضدَّ وسائل الإعلام منذ أن وصل مرسي إلى الحكم لم يحدث في تاريخ مصر، منذ عرفت بدايات الصحافة في القرن الثامن عشر تزامنًا مع الحملة الفرنسيّة. واعتبرت بعض منظمات المجتمع المدني، ومنها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أنّ العام ٢٠١٢ هو الأسوأ في تاريخ الإعلام المصري.

في أول أيام عام ٢٠١٣، اتهمت رئاسة الجمهورية صحيفة «المصري اليوم»، في بلاغ رسمي للنيابة العامة، بـ(إشاعة أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم العام والأمن العام وتشويه مؤسسة الرئاسة)، وتم طلب الصحفي يسري البدري، رئيس قسم الحوادث في الصحيفة؛ ليمثل أمام النيابة في جلسة تحقيق. وقد تضامنت نقابة الصحفيين المصريين مع «المصري اليوم»، وأكدت أنها سترسل وفدًا من محامي النقابة للدفاع عن الصحفي الشاب.

ولكن ما السبب الذي جعل مؤسسة الرئاسة تقوم بتلك الخطوة؟ يجيب على السؤال المستشار القانوني لمؤسسة الرئاسة المصرية مؤكدًا أن «المصري اليوم» نشرت ما وصفه بـ«خبر كاذب» منسوبًا لمصادر، عن تلقي مستشفى المعادي العسكري إخطارًا بزيارة مقررة للرئيس مرسي إلى المستشفى، قبل إلغائها والاكتفاء بزيارة قرينة الرئيس لأحد أقارب الأسرة داخل المستشفى.

ويتعجّب محمد كارم، الناشط الحقوقي وأمين اللجنة الثقافية في نقابة المحامين المصريين، من أنّ مؤسسة الرئاسة عوضًا عن البحث عن حلول للمشاكل الموجودة في المجتمع المصري تتفرغ بهذا الشكل الغريب لمتابعة وسائل الإعلام ورفع قضايا على الصحفيين: (الإخوان يقمعون الصحافة بالفعل، ويرهبون الصحفيين بهذا النوع من التصرفات، عليهم أن يتقبلوا النقد وأن يؤمنوا أنّ كل محاولاتهم لقمع الصحفيين ستبوء بالفشل).

§ في قناة «الإخوان» .. المعارضة ممنوعة

استقال العديد من مستشاري الرئيس المصري محمد مرسي، ووزراء في حكومته، احتجاجًا على طريقة إدارة البلاد، وكانت الفضائية الرسميّة لجماعة الإخوان المسلمين « مصر ٢٥ »، تشهد استقالات بالجملة أيضًا. وعلّل المستقيلون خطوتهم بأنّ الفضائيّة تهدف فقط إلى «تجميل مرسي وجماعته».

"نور عبد الله"، واحدة من مقدمات البرامج في «مصر ٢٥» أعلنت في أول يناير ٢٠١٣ عن استقالتها من القناة، مؤكدةً أنّ السبب في ذلك هو مضايقات تعرَّضت لها من إدارة القناة، بعدما تمّ تحويلها للتحقيق أكثر من مرة، إثر إعلانها رفضها للدستور الجديد، والتصويت عليه بـ «لا». وتشرح الإعلاميّة الشابّة ما حدث في الكواليس: (حين عُرض عليَّ العمل في القناة أخبرتهم أنني أنتمي للثورة، وأني أختلف سياسيًا مع العديد من أفكار الجماعة. فقالوا لي إنهم يريدون أن تكون قناتهم قناة للرأي والرأي الآخر. وقد وقّعتُ العقد معهم بشرط التعبير عن أفكاري السياسية بحرية، إلّا أنّهم حوّلوني للتحقيق، ما أن أعلنت عن اختلافي مع إدارة مرسي). وتقول نور عبد الله إنَّ سياسة القناة تقوم على تقديم صورة عن

الجماعة، بأنّها (رائعة، ولا تخطئ أبدًا، وإن حاول الإعلامي التصرّف بموضوعيّة، يعتبرونه غير مناسب للعمل في مشروعهم الإعلامي القائم على تجميل صورة «الإخوان»).

أسّس الإخوان «مصر ٢٥» بعد ثورة «٢٥ يناير»، ويمتلك الرئيس المصري محمد مرسي أسهمًا فيها، إلى جانب خمس قيادات كبيرة في «الإخوان»، منهم صادق عبد الرحمن الشرقاوي، رئيس مجلس إدارة الفضائية حاليًا.

تجربة نور عبد الله ذاتها تكرّرت مع الإعلامي معتز مطر، فهو معروف بتوجهاته الليبراليّة، لكنّه انضمّ إلى قناة «مصر ٢٥»، شرط الاحتفاظ بهامش حريّة واسع. لكنّ شهر العسل بين معتز والقناة لم يستمر طويلاً. واشتدّت الأزمة، بعد حلقة انتقد فيها مطر طريقة صياغة الدستور، ما اعتبرته إدارة القناة الإخوانية «إحراجًا لمؤسسة الرئاسة». وبعدها طلبت الإدارة من مطر عدم استضافة شخصيات معارضة لمرسي وللجماعة، وعدم «إحراج» مؤسسة الرئاسة، وعدم انتقاد الجماعة. فقرر الاستقالة بدوره. ويقول مطر: (قبل انضمامي إلى فريق «مصر ٢٥» كنت أعمل في قناة «مودرن حريّة»، لكنّي تركتها من أجل البحث عن مساحة حريّة أوسع. فقد تعرّض برنامجي «محطة مصر» الذي كنت أقدّمه على شاشتها قبل الثورة لمضايقات من النظام السابق. الأمر نفسه تكرّر

في تجربة «مصر ٢٥»، إذ اكتشفت أنّها بوق لتلميع صورة الرئيس، وأنني مجرد ديكور في تلك المهمة).

وبرأي مطر، فإنّ «الإخوان» يريدون القول للرأي العام أنّ هناك إعلاميين ثوريين يعملون في القناة.

§ «السخرية من الرئيس».. تهمة جديدة تقيّد حرية التعبير في مصر

بعد العديد من البلاغات التي طالت كُتابًا وصحفيين مصريين بإهانة الرئيس المصري محمد مرسي، ظهرت على سطح الأحداث السياسية في مصر تهمة جديدة تواجه بها جماعة الإخوان المسلمين المعارضين لسياسة "مرسي".. والتهمة هي: السخرية من السيد الرئيس.

يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠١٢ تقدم "ممدوح إسماعيل" المحامي السلفي، ببلاغ للنائب العام المستشار "طلعت عبد الله"، ضد "إبراهيم عيسى" رئيس تحرير صحيفة التحرير ومقدم برنامج هنا القاهرة على قناة "القاهرة والناس"، يتهمه فيه بالسخرية من رئيس الجمهورية.

وذكر إسماعيل في بلاغه أن إبراهيم عيسى، سخر واستهزأ من الرئيس في برنامجه، يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، حينما روي آيات القرآن الكريم في سورة الحاقة "هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ"، وأيضًا الآية "هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ"، ساخرًا ومستهزئًا بحركات جسده وبكلامه من قول الله عز وجل، قائلاً: (سلطانية سلطانية ده سلطانية محمد

مرسي). وطالب إسماعيل، في نهاية بلاغه بالتحقيق مع المشكو في حقه واتخاذ الإجراءات القانونية ضده.

عيسى ليس هو الوحيد الذي يواجه تهمة "السخرية" من رئيس الجمهورية، فقبل أيام قليلة من بلاغ ممدوح إسماعيل تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ للنيابة العامة ضد قناة النهار الفضائية، والإعلامي محمود سعد، مقدم برنامج "آخر النهار"، والدكتورة منال عمر، استشاري الطب النفسي، بتهمة السخرية من رئيس الجمهورية وإهانته. خلال حلقة من البرنامج، أذيعت بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢ تضمنت تحليلاً نفسيًا للرئيس محمد مرسي، اعتبرته مؤسسة الرئاسة سخرية من رئيس الجمهورية. حيث قدمت منال عمر، في الحلقة تحليلاً نفسيًا للرئيس محمد مرسي، بعد صدور الإعلان الدستوري في ٢٢ نوفمبر٢٠١٢، ووصفت تشخيص حالة مرسي بالمرض النفسي وطالبته بالتنحي.

بعد ذلك بأيام قليلة تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ للنائب العام ضد الكاتبة الصحفية بجريدة اليوم السابع "علا الشافعي" بسبب مقالها المنشور بجريدة اليوم السابع بعنوان " جواز مرسى من فؤاده باطل" وهو المقال الذي سخرت فيه الشافعي من تعامل الرئيس مع الأحداث التي عُرفت إعلاميًا باسم "موقعة الاتحادية" والتي راح

ضحيتها ٨ قتلي بعد هجوم شباب الإخوان عليهم أثناء اعتصامهم السلمي.

وقالت علا الشافعي تعليقًا على اتهامها بالسخرية من رئيس الجمهورية: (مرسي وجماعته يقودون حملة شرسة لتكميم أفواه الإعلاميين، لكننا لن نصمت، وسننتقد أي سياسة تتعارض مع أهداف الثورة).

سعيد شعيب مدير مركز صحفيون متحدون المعنيّ بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير في مصر، قال: البلاغات المقدمة من رئاسة الجمهورية ومن المحاميين التابعين للتيار الإسلامي ما هي إلا محاولة من جماعة الإخوان لإرهاب الإعلاميين وتخويفهم، الرئاسة تقول لهم بشكل غير مباشر: نحن نتابع ما تكتبون ولن نترككم.

وتابع شعيب: بعض الإعلاميين سيتخوفون بالفعل مما يحدث، خصوصًا أن الأمر وصل لمرحلة التهديد بالقتل، مثلما حدث للإعلامي يوسف الحسيني مقدم البرامج بقناة "أون تي في"، وهذه بالفعل خطة الإخوان.. التخويف والإرهاب.

من جانبه، قال الدكتور ياسر علي، المتحدث باسم رئاسة الجمهورية وقتها، في مؤتمر صحفي، إن "الرئاسة" تحتفظ بحق التقاضي في مواجهة أي طرف في حال مخالفته للقانون... جاء ذلك

تعليقًا على سؤال حول قيام مؤسسة الرئاسة بمقاضاة إعلاميين بتهمة السخرية من الرئيس في مقالات وبرامج.

§ «البلاك بلوك».. تهمة إخوانية جديدة لصحفييّ مصر

بعد محاكمة صحفيين ومعدي برامج بتهمة إهانة الرئيس أو السخرية منه، تعرض الصحفيون في مصر في شهر فبراير ٢٠١٣، لتضييق من نوع جديد.. هو شبهة الانتماء إلى حركة "بلاك بلوك الكتلة الثورية السوداء".

انضمّت الكتلة إلى الشارع المصري مؤخرًا، في الذكرى الثانية لثورة "٢٥ يناير". ويتميّز أعضاؤها بملابسهم السوداء، وقناع لا يظهر سوى أعينهم. هذا الشكل من الاحتجاج، أثار موجة من الجدل في الشارع المصري. إذ أنّ "الإخوان" يتهمون ذوي الأقنعة السوداء، بـ "الإرهاب"، والسعي لإسقاط الرئيس محمد مرسي بالعنف. لهذا، أصدر النائب العام المعيّن من مرسي، قرارًا بإلقاء القبض على كلّ من ينتمي إليها أو يروّج لأفكارها.

وفتحت جملة "يروج لأفكارها" الفضفاضة، الباب أمام محاكمة صحفيين كثر. وتقدّم المحامي السيد حامد، عضو لجنة الحريات في النقابة العامة للمحامين، ببلاغ للنائب العام المستشار طلعت إبراهيم عبد الله، ضد الإعلامي وائل الإبراشي، مقدم برنامج "العاشرة مساء" على قناة "دريم" بسبب استضافته بعض شباب "البلاك

بلوك" في إحدى حلقات البرنامج. وطال البلاغ أيضًا المذيعة دينا عبد الفتاح التي استضافت اثنين من "بلاك بلوك" في برنامجها "الشعب يريد" على قناة "التحرير".

ويتهم البلاغ الإبراشي وعبد الفتاح بدعم "منظّمة إرهابيّة"، ما يعني إمكان حبسهما، بحسب تصريحات المحامي أحمد أبو المجد: (سيتعرّض "الإبراشي" وعبد الفتاح للمساءلة الجنائية بحسب نص المادة ١٨٦ مكرّر من قانون العقوبات والتي تنصّ على أنه يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات، أو الهيئات، أو المنظمات، أو الجماعات، أو العصابات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأي صورة مع علمه بأغراضها، ويُعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روَّج بالقول، أو الكتابة، أو بأي طريقة أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الأولى).

لم يكن الإبراشي ودينا عبد الفتاح آخر من تعرّض للتضييق بسبب "البلاك بلوك". فقد احتجزت قوات الأمن أحمد أبو القاسم السكرتير العام لنقابة الصحفيين الالكترونيين وعضو نقابة الصحفيين، أول فبراير ٢٠١٣ بتهمة الانضمام لجماعات "البلاك بلوك"، وذلك بعد تعرض مجموعة من شباب "الإخوان المسلمين" له في الشارع بسبب احتجاجه على قرار النائب العام بالقبض على "البلاك بلوك"

وعدم القبض على من أسماهم "ميليشيات الإخوان التي اعتدت على الاعتصام السلمي لمتظاهرين أمام قصر الاتحادية". وتمّ إخلاء سبيل قاسم، وقال قاسم لمؤلف الكتاب يوم ٨ فبراير ٢٠١٣: (أصبحت "البلاك بلوك" تشكّل رعبًا للإخوان. فقد ترك النائب العام المعيّن من مرسي كلّ مصائب مصر، وتفرغ لـ "البلاك بلوك". ليس لي أيّ علاقة بالمجموعة، فأنا صحفي، وأمارس عملي، لكن مواقفي المعارضة لسياسة الإخوان جعلتهم يلفقون لي تلك القضية، إذ أنّ لديهم مشكلة حقيقية مع كل صحفي يعارض سياستهم الفاشلة في حكم مصر).

من جهته، دافع المستشار حسن ياسين، رئيس المكتب الفني والمتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، عن قرار النائب العام بشأن القبض على شباب "البلاك بلوك" أو كل من يساعد أو يروج لهم، مؤكدًا أنّ النيابة العامة تقوم بوضع قائمة تتضمن اسم كل من روّج لـ "البلاك بلوك"، من سياسيين أو إعلاميين، لمعاقبتهم.

علّق وائل الإبراشي ودينا عبد الفتاح وأحمد أبو القاسم، على المضايقات، بقول واحد: (لن نتوقف عن مناقشة كل ما يحدث في مصر، هذا دور الإعلام، إعلاميو مصر لن يخافوا وسيستمروا في التغطية).

§ علاء الأسواني: تهديدي بالقتل سببه معارضتي لـ"مرسي"

يتلقى الروائي المصري علاء الأسواني رسائل يومية من معجبين بكتاباته... لكن في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٢ تلقى صاحب الكتب الأكثر مبيعًا: "عمارة يعقوبيان" و"شيكاغو" رسالة مختلفة، تحمل تهديدات بالقتل بسبب كتاباته المعارضة لتيار الإسلام السياسي.

حين فتح الأسواني الخطاب المسجل بعلم الوصول، والذي وصله من شخص يدعى "جمال عبد الحميد" كانت أول جملة في الخطاب هي: (نحن نراقب كل تحركاتك على مدى ٢٤ ساعة)، ثم عبارات تهديد مباشرة.

يعلق الأسواني: أعلم جيدًا أن اسم المرسل مستعار والهدف من الرسالة هو إرهاب الكتاب المصريين بسبب معارضتهم لنظام مرسي الفاشي الذي لا يختلف كثيرًا عن نظام مبارك سوى في اللحية.

(سنكمل نضالنا ضد الفاشية الدينية المتمثلة في نظام حكم الإخوان المسلمين)... يقولها الأسواني، ويكمل: (يعلم المصريون الآن، أن من يحكم مصر هو مكتب الإرشاد، وأن مرسي مجرد مندوب الجماعة في قصر الرئاسة، ونحن لم نقم بثورة من أجل ذلك).

الأسواني الذي اختارته صحيفة التايمز البريطانية، كواحد من أهم خمسين روائيًا في العالم، وتُرجمت أعماله إلى عشرات اللغات، يكتب مقالاً أسبوعيًا في صحيفة "المصري اليوم" اليومية يحلل فيه ما يحدث في مصر، لكن تظل الفكرة الأساسية لمقالاته هي معارضة تيار الإسلام السياسي، وهو ما يرد عليه تيار الإسلام السياسي بسيل من التعليقات المنتقدة للأسواني على موقع "المصري اليوم" وهو ما يؤكد الأسواني أنه (لجان الكترونية تعمل في جماعة الإخوان، هدفها إهانة كل من ينتقد مرسي، وأشكّ أنهم يقرأون أساسًا ما أكتب.. وظيفتهم هي سب من ينتقد تصرفات رئيسهم ومرشدهم فقط).

كان علاء الأسواني قد أعلن مؤخرًا عن اعتراضه على نتائج الاستفتاء على الدستور الجديد، مبررًا ذلك بأن هناك تزويرًا فاحشًا قد حدث، ويعلق على ذلك قائلاً: (من يقبّلون يد سيدهم المرشد ويتنافسون بفخر على تلبيسه الجورب والحذاء؛ ليس بإمكانهم أن يعترفوا أن سيدهم يزوّر ويكذب ويقتل.. ستكنسكم الثورة قريبًا).

بعد تلقيه هذا الخطاب ينضم الأسواني لقائمة كتاب معارضين تلقوا خطابات بنفس الصيغة تقريبًا، ومنهم الصحفي سعيد شعيب المستشار الإعلامي لموقع "بوابة فيتو" الذي وصل لزوجته خطاب تهديد بالقتل من جماعة تطلق على نفسها "الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر"، والصحفي عادل حمودة رئيس تحرير صحيفة الفجر، وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير صوت الأمة، وغيرهم.

§ مصر في عهد مرسي .. الكاميرا تنزف دمًا

يحمل كاميرته ويتوجه إلى الميادين المختلفة في مصر ليمارس عمله، يلتقط صورًا للتظاهرات والمليونيات المختلفة...
لكن منذ نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير والانتهاكات التي يتعرض لها المصورون الصحفيون لا تتوقف.. ما بين ضرب مبرح للمصور، أو كسر الكاميرا الخاصة به، وانتهاءً بحبسه ومصادرة كاميرته... والتهمة دائمًا هي أنه يمارس عمله ويصوّر!

هناك انتهاك تعرض له المصور الصحفي بصحيفة " الدستور" "محمد أسد" يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١٢، حيث توجه أسد إلى محيط السفارة الأمريكية بالقاهرة لتغطية الأحداث والاشتباكات الدائرة بين الأمن ومتظاهرين غاضبين من الفيلم المسيء للرسول، وعقب وصوله محور الاشتباكات وتحديدًا في ميدان سيمون بوليفار المواجه لشارع السفارة الأمريكية، أصيب محمد أسد بحجر في وجهه تطلب نقله لمستشفى الشبراويشي بالدقي، وتمت خياطة الجرح وعاد مرة أخرى لمقر صحيفته، وفور تجدد الاشتباكات، عاد مرة أخرى لمحيط الاشتباكات وكانت هذه المرة على كورنيش النيل ومباشرة أمام فندق سميراميس انتر كونتنينتال، حيث أصيب بقنبلة غاز في يده اليمنى وتم سرقة معدات التصوير الخاصة به.

في نفس أحداث السفارة الأمريكية تعرض المصور "عبدالله زرير" الذي يعمل كمصوّر حُرّ لعدد من المواقع الإلكترونية الإخبارية، للضرب من قبل رجال الأمن وأصيب بجرح خطير في رأسه، تطلّب تدخلاً جراحيًا، ٢١ غرزة ناتجة عن جرح قطعي في رأسه.

"أسد" و"زرير" ليسا الوحيدين اللذين تعرضا لانتهاكات في أحداث السفارة من قبل رجال الأمن، حيث تعرض المصور" رافى شاكر" مصور صحيفة الشروق للاعتداء بالضرب المبرح من قبل عناصر الأمن، أثناء قيامه بتغطية الأحداث أمام السفارة الأمريكية. وعلى الرغم من إفصاحه عن هويته الصحفية إلاّ أن ذلك لم يردع رجال الأمن الذين اقتادوه إلى أحد ضباط الأمن المركزي، الذي سدد له عدة لكمات بالوجه، وانبرى المجندون يتّبعون نهج قائدهم في الفتك به، وكلما نادى بأعلى صوته "أنا صحفي" ازداد الضرب، حتى أُصيب عدة إصابات، وأجبروه على ركوب سيارة الشرطة تمهيدًا لترحيله إلى السجن ضمن عدد من المقبوض عليهم بمسرح الأحداث. ثم جاء ضابط برتبة لواء وقدم له اعتذارًا بعبارات مقتضبة لكن بعد الاستيلاء على آلة التصوير الخاصة به بعدساتها وملحقاتها ، والتي يقدر ثمنها بـ ٤٥ ألف جنيه مصري، كذا تليفونه المحمول وحافظة نقوده. وتم نقل "رافى شاكر" للمستشفى وأجرى عدّة أشعات وفحوصات طبية، وقدّم بلاغًا بقسم شرطة قصر النيل.

مصورة بلجيكية تعمل في صحيفة "المصري اليوم" تعرضت لانتهاك آخر أثناء ما عُرف إعلاميًا بـ"أحداث العباسية" التي طالبت بإسقاط حكم العسكر، حيث قام مجهولون بضرب المصورة حتى تعرضت لكسر فكها وأجرت عددًا من العمليات الجراحية، وحتى الآن لم يعرف من ضربها ولماذا.. لكنها تؤكد أنها تعرضت للضرب بمجرد أن أخرجت الكاميرا من حقيبتها وهمّتْ بالتقاط صور لما يحدث.

المصورة البلجيكية ليست هي المصورة الأجنبية الوحيدة التي تعرضت لانتهاكات، حيث تعرضت المصورة الصحفية "فيرجينيا" - والتي رفضت أن نذكر اسمها كاملاً - للضرب، حيث تذكر أن الداعية الإسلامي صفوت حجازي دفعها بعنف وصفعها على وجهها لإبعادها عن المنصة أثناء قيامها بعملها لتصوير خطاب الرئيس المنتخب محمد مرسي في ميدان التحرير عقب فوزه في الجولة الثانية، وقالت فرجينيا إنها كانت وسط حوالي خمس مصورين آخرين، إلا أن الداعية الإسلامي صفوت حجازي كان غاضبًا جدًا لوجودها هي بالذات في هذا المكان وطلب منهما الابتعاد دون بقية المصورين الموجودين.

يوم ٤ مايو ٢٠١٢ تعرض "سيد شاكر" مصور صحيفة "المصري اليوم" بمحافظة السويس للاعتداء بالضرب على يد ضابطين من القوات المسلحة، أثناء تصويره لأحداث الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الجيش المكلفة بتأمين مبنى المحافظة ومديرية الأمن. ويحكي شاكر عن ما تعرض له قائلاً: إنه أثناء وقوفه أمام المحافظة لتصوير الأحداث، اقترب منه ضابطان وسألاه عن أسباب تواجده، ثم طلبا منه الكاميرا، وتطور الأمر إلى مشادة بسبب رفضه التنازل عن الكاميرا، فما كان من الضابطين إلا أن اعتديا عليه ركلاً وصفعًا على الوجه. وأضاف أنه تمت إحالته إلى العميد عادل عبد المجيد، الحاكم العسكري للسويس، في خيمة بها مكتبه بجوار مبنى ديوان المحافظة، فأمر بإطلاق سراحه.

انتهاك آخر تعرض له مصور صحفي حمل كاميرته وتوجه إلى منزل الدكتور سعد الكتاتني، القيادي الإخواني الأبرز، ورئيس مجلس الشعب المنحل، أمر الكتاتني حرس فيلته بالقبض على مصور صحيفة "التحرير" معتز زكي، الذي فوجئ بمجموعة من الأشخاص المدججين بالسلاح يحيطونه ويلقون القبض عليه أثناء تواجده بالمنطقة المحيطة بفيلا الكتاتني؛ لالتقاط صور تتعلق بالتجديدات التي طرأت على المنطقة والطرق المؤدية لفيلا الكتاتني بعدما أصبح رئيسًا لمجلس الشعب. وقام الحرس بالاتصال بشرطة

النجدة، التي أتت واقتادت المصور الشاب وكأنه أحد أخطر المجرمين إلى قسم شرطة أول أكتوبر داخل سيارة الشرطة.

وتعرض المصور الصحفي المستقل "محمد سعيد شحاتة" للضرب على يد ثمانية من عناصر رجال أمن يرتدون ملابس مدنية وملابس رسمية بينما كان يغطي المصادمات بين الشرطة والمتظاهرين أمام مديرية أمن الإسكندرية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، حسبما أفاد المصور الصحفي للجنة حماية الصحفيين، وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج، وقال إن ضباط الشرطة صادروا الكاميرا التي كانت بحوزته وأوراقه الصحفية ولم يعيدوها له.

ما سبق مجرد نماذج من عشرات الحالات الصحفية التي وصلت لها، ويوميًا تصدر منظمات المجتمع المدني المصرية بيانات تضامن مع مصورين صحفيين يواجهون الخطر، فقط لأنهم يوثّقون بكاميراتهم ما يحدث في.. مصر في عهد مرسي.

§ التهمة ... نشر صورة مسيئة للرئيس

"إهانة الرئيس" و "السخرية من الرئيس" تهمتان وقف بسببهما العديد من الإعلاميين، ومنهم محمود سعد وباسم يوسف وعلا الشافعي وعبد الحليم قنديل؛ أمام النيابة، وأغلقت من أجلهما قناة "الفراعين" الفضائية، وتم مصادرة صحف مثل "الدستور" اليومية، ومُنعت مقالات عديدة من النشر لنفس السبب..

في يناير ٢٠١٣ واجهت صحيفة "الوطن" اليومية تهمة جديدة وهي "نشر صور مسيئة للرئيس" في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة المصرية.

في يناير ٢٠١٣ تقدم محمود عبد الرحمن الناشط السياسي (منتمٍ للتيار الإسلامي)، ببلاغ للنائب العام ضد الكاتب الصحفي مجدي الجلاد، بصفته رئيس تحرير صحيفة "الوطن"، ومحمد الأمين بصفته رئيس مجلس الإدارة، يتهمهما فيه بالإساءة لرئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي عن طريق نشر صور، اعتبرها مقدم البلاغ مسيئة للرئيس، وطالب الناشط الإسلامي في بلاغه الذي قدمه للمستشار طلعت عبد الله النائب العام بإغلاق الصحيفة.

البلاغ، الذي حمل رقم ١٩ لسنة ٢٠١٣ جاء بسبب - بحسب كلام مقدمه- أن صحيفة الوطن اليومية قامت يوم الثلاثاء الموافق الأول من يناير، في صفحتها الأولى بنشر ستة صور كاريكاتيرية عبارة عن وجوه مختلفة للرئيس مرسي، وهو ما اعتبره مقدم البلاغ إساءة لرئيس الجمهورية تسبب - على حد تعبيره- في انهيار الاقتصاد المصري.

البلاغ الذي لم يأمر النائب العام، الذي عينه الرئيس مرسي، حتى الآن بالتحقيق فيه يتعلق بملف صحفي نشرته صحيفة الوطن تحت عنوان (٦ وجوه لـ"مرسي".. و٣ مسارات لـ"مصر")، ورسم الكاريكاتيرات الخاصة به الفنان "خالد عبد العاطي"، وهو ملف تفاعلي لستة أقنعة يرتديها الرئيس مرسي وهي التي اختصرها الملف في العنوان التالي: (مرسي "إمام" حين يضعف.. "ديكتاتور" لو تمكن.. "عاشق" باللسان.. "متراجع" في القرار.. "حليم" مع مريديه.. "مطيع" لمكتب الإرشاد).

مقدم البلاغ يرى أن الإعلام يتعامل مع مرسي بشكل غير لائق، (مرسي رئيسًا للجمهورية ويجب احترامه، ما يفعله الإعلام مع مرسي عيب)... هكذا يتحدث مقدم البلاغ.

(العيب هو ما يفعله النظام الحاكم مع الإعلام)... الجملة يقولها الناشط الحقوقي "جمال عيد"، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والذي وثق عبر مؤسسته العشرات من الانتهاكات التي حدثت لوسائل إعلام وصحفيين منذ فوز الرئيس المصري مرسي. يقول عيد: (بدون شك هناك خطورة على حرية الرأي والتعبير في عهد مرسي، فالرئيس وجماعته وأنصاره لا يطيقون النقد ويتعاملون مع مرسي على أنه من المقدسات).

§ ماسبيرو في عهد أول رئيس منتخب...
الانتهاكات مستمرة

في منتصف شهر أبريل ٢٠١٣ تبادل النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو لوزير الإعلام المصري "صلاح عبد المقصود" في مؤتمر صحفي، عُقِد بأحد الفنادق بالقاهرة، كان يتحدث عن إنجازات الرئيس محمد مرسي المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وقفت إحدى الصحفيات وطرحت عليه سؤالاً: (أين هي حرية الرأي والتعبير التي تتحدث عنها؟) إجابة الوزير الإخواني كانت صادمة، حيث قال لها (ابقي تعالي وأنا أقولك فين حرية التعبير). الجملة في العامية المصرية لها معنى جنسي. وهي سقطة جديدة تضاف لوزير إخواني مسؤول عن مبنى ماسبيرو أضخم وأول مؤسسة إعلامية في مصر.

إجابة الوزير على الصحفية سقطة جديدة تضاف لقائمة من السقطات والانتهاكات التي يشهدها ماسبيرو في عهد أول رئيس مدني منتخب، فالمبنى الذي أُنشئ في نوفمبر من عام ١٩٥٢، بعد أشهر قليلة فقط من قيام ثورة يوليو، حقَّق رقمًا قياسيًا في عدد

الانتهاكات التي حدثت فيه منذ أن تولّى صلاح عبد المقصود منصب وزير الإعلام.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في مصر أصدرت في أول أبريل ٢٠١٣ تقريرًا يحمل عنوان "ماسبيرو في عهد أول رئيس منتخب: انتهاكات مستمرة ولا نية للإصلاح" بغلاف يحتوي على صورة لمبنى ماسبيرو تحركه خيوط من الأعلى وكأنه "عروسة ماريونيت" يحركها النظام الحاكم كما يحب.

التقرير أكد أنه منذ تولى "صلاح عبد المقصود" مهام منصبه كوزير للإعلام في ٢ أغسطس ٢٠١٢، تعرض العشرات من إعلاميي ماسبيرو لأشكال مختلفة من التضييق تراوحت بين الإحالة للنيابة العامة، والتحويل للتحقيق الإداري مع توقيع جزاءات تعسفية بالخصم من الراتب والوقف عن العمل والمنع من دخول مبنى الإذاعة والتليفزيون وإلغاء البرامج.

أمثلة عديدة للانتهاكات ذكرها التقرير منها ما تعرض له ٨ إعلاميين، حين فوجئوا باستدعائهم من قبل نيابة بولاق أبو العلا للتحقيق معهم في القضية رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠١٢، بسبب مشاركتهم في تظاهرة تطالب بتحرير الإعلام.

انتهاك آخر يتعلق بإيقاف مقدمة برنامج الضمير الذي يذاع على القناة الثانية "هالة فهمي" عن العمل وذلك بسبب تقديمها لحلقة من برنامج ظهرت خلالها تحمل الكفن حدادًا علي الدولة بعد منع قضاة المحكمة الدستورية من دخول المحكمة ومحاصرتها من قبل بعض المحسوبين على تيار الإسلام السياسي. وقد قام مخرج البرنامج بوقف بث البرنامج قبل نهايته، وصدر قرار بوقف هالة فهمي عن العمل ومنع إذاعة البرنامج.

التقرير وثَّق أيضًا لقرار عبد المقصود بإلغاء برنامج "ستوديو ٢٧" الذي كان يقدمه المذيعان "عاطف كامل" و"كامل عبد الفتاح" على القناة الأولى، وذلك للتخلص منهما بسبب رفضهما المتكرر لتدخل القيادات في البرنامج وتحديد الضيوف الذين ينتمون دائمًا لتيار الإسلام السياسي، وفرض العديد من الأسئلة علي مقدمي البرنامج.

بعد ذلك أُحيلت المذيعة "بثينة كامل" للتحقيق بعد أن قالت في إحدى النشرات (شالوا ألدو وحطوا شاهين). وبعد انتهاء النشرة تم إيقافها عن العمل وتحويلها للتحقيق. كما تم إحالتها مرة ثانية للتحقيق على خلفية قراءتها لإحدى النشرات، والتي تزامنت مع مليونية "الشرعية والشريعة" حيث قالت أثناء استكمالها لأخبار النشرة: (وما زلنا مع النشرة الإخوانية .. حيث نفت جماعة الإخوان الأنباء

التي ترددت حول محاصرة الإخوان للمحكمة الدستورية العليا)، وهو ما ترتب عليه إيقافها عن العمل لقرابة الشهرين، قبل أن تعود للعمل بعد خصم عشرة أيام من راتبها. وذلك فضلاً عن التحقيق معها بصورة غير رسمية بعد ترديدها عبارة (عيش حرية عدالة اجتماعية) أثناء ختام نشرة الساعة التاسعة.

أغرب ما ذكره التقرير هو إحالة رئيس إدارة البرامج الثقافية بالقناة الأولى المخرج "علي غيث"، المعروف بمهاجمته الدائمة لسياسات الإخوان المسلمين للتحقيق؛ بسبب هجومه علي وزراء إعلام سابقين (صفوت الشريف، وأنس الفقي)، الغريب أنه لم يفعل ذلك على الهواء، بل كتبه على صفحته الشخصية على الفيسبوك.

أيضًا تم إحالة المذيعة "انتصار الغريب" بإذاعة الشباب والرياضة مقدمة برنامج "إنسان بدرجة فنان" للتحقيق معها، وذلك علي خلفية ترديدها عبارة "الشعب يريد إسقاط النظام"، فضلاً عن خصم ٥٠% من حوافزها.

انتهاكات أخرى يتعرض لها العاملون بماسبيرو بسبب استضافة شخص بعينه، أو بسبب ما يُعدُّ تهاونًا منهم بالسماح للضيف بقول ما يُعتبر مسيئًا للنظام أو رموزه دون تعقيب.. من أمثلة ذلك إحالة فريق برنامج "نهارك سعيد" للتحقيق، وذلك بعد استضافة البرنامج

مدير تحرير جريدة الكرامة "عماد صابر" في فقرة الصحافة، والتي انتقد فيها أداء الرئيس مرسي. أيضًا إيقاف المذيعتين "عزة الحناوي" و"هبة عز العرب" مقدمتي برنامج "مع الناس" بالقناة الثالثة، عقب إذاعة حلقة كانت تتحدث عن الاستفتاء على الدستور، بالإضافة إلى مناقشة المؤتمر الخاص بالمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين "محمد بديع"، الذي قام خلاله المرشد بسب الإعلاميين، وكان ضيف الحلقة الكاتبة الصحفية "فريدة الشوباشي" وفي تعليقها على المؤتمر، استنكرت سياسات الرئيس "د. محمد مرسى"، وانتقدت الأوضاع والسياسات التي تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لم ترض عنه رئيسة القناة "سوزان حامد" والتي أمرت بقطع الاتصال والخروج بفاصل، وبعد الفاصل جاءت مكالمة تليفونية من أحد أعضاء حزب الحرية والعدالة "عبد الظاهر مفيد" والذي قام بتوجيه السباب للكاتبة دون التطرق لموضوع الحلقة، فضلاً عن استفساره عن اسم (مقدمة البرنامج) لتقديم شكوى بحقها لوزير الإعلام.

انتهاك آخر تمثل في إحالة المذيعة "ماجدة القاضي" مقدمة برنامج "ستوديو مصر" علي قناة "نايل سينما" بتهمة الخروج عن النص، على خلفية استضافتها في إحدى حلقات البرنامج يوم ٢ نوفمبر، "الفنان محمود قابيل" وسؤاله عن مدى تمتع الرئيس مرسي

بكاريزما من عدمه، فأجاب قابيل بعدم امتلاك الرئيس مرسي أي كاريزما، وقد تم وقفها عن العمل حتى بعد نقلها لقناة "نايل لايف"، وقد تم إعادة حلقة البرنامج بعد "منتجتها" وحذف المقاطع المتعلقة بالرئيس محمد مرسي.

قائمة الانتهاكات لا تتوقف، حيث تم إحالة المذيعة "ريادة سمير" بشبكة الشباب والرياضة الإذاعية للتحقيق الإداري، على خلفية شكرها لمتصل كان ينتقد الرئيس مرسي قبل أن يقوم الكنترول بقطع الاتصال عنه. وأحيلت مقدمة برنامج "الشارع السياسي" على القناة الفضائية المصرية المذيعة "مني خليل" للتحقيق بتهمة السخرية من الحكومة، وذلك على خلفية ترديدها جملة "واضح أن الترشيد ابتدى" وذلك عند عودة التيار الكهربائي بعد انقطاعه عن الأستوديو أثناء حديثها مع ضيوف البرنامج الذي يُبث على الهواء مباشرة عن قرض صندوق النقد الدولي وكيفية سداده.

ما سبق هو مجرد أمثلة من انتهاكات أكثر وثقها التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان عن ماسبيرو العتيق الذي يعمل به أكثر من ٤٠ ألف موظف ولا تتوقف فيه انتهاكات حرية الرأي والتعبير، بعد ثورة طالبت بالحرية وكان من مطالبها إلغاء منصب وزير الإعلام، وأن يكون الإعلام هو صوت الشعب وليس صوت النظام الحاكم.

§ عن يهود مصر .. أول فيلم ممنوع في عهد مرسي

في أول مارس ٢٠١٣، كان من المقرر أن يُعرض الفيلم الوثائقي "عن يهود مصر" للمخرج أمير رمسيس، لكن فجأة وبدون إبداء أسباب؛ رُفعت إعلانات الفيلم من دور السينما المصرية. مخرج الفيلم أكد أن السبب هو جهاز الأمن الوطني الذي اعتبر الفيلم خطرًا على الأمن القومي.

فيلم "عن يهود مصر" كتبه وأخرجه أمير رمسيس، وشارك في الكتابة مصطفي يوسف، وأنتجه هيثم الخميسي. يحكي الفيلم قصة يهود مصر منذ مطلع القرن العشرين وحتى خروجهم من مصر ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٨، ومدى تفاعلهم مع المجتمع ودورهم فيه.

(في الحقيقة لا أعرف بأي حق يمنع الأمن الوطني عرض فيلم حاز على موافقة الرقابة)... الجملة يبدأ بها أمير رمسيس حديثه ويكمل: (بالتأكيد رفض الفيلم له أسباب عنصرية، ضايقتهم كلمة "يهودي"، رغم أن النظام الحاكم علاقته باليهود قوية جدًا، ولن ننسَ خطاب مرسي التاريخي لـ"بيريز" حين قال له "صديقي العزيز والوفي".

بدأ المخرج الشاب العمل على فيلمه منذ أكثر من أربع سنوات، اجتهد في جمع المادة الأرشيفية، وقدَّم في النهاية فيلمًا مهمًا يوثق

ليهود مصريين، ويوضح الفرق بين اليهودية كديانة وبين الصهيونية كاتجاه. مع بداية التحضير لتصوير الفيلم تقدمت الشركة بطلب التصريح بالتصوير للإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية، مرفقة مع الطلب سيناريو الفيلم كإجراء قانوني اعتيادي، وحصلت الشركة على موافقة الرقابة على السيناريو ومن ثم تصريح التصوير، وعلى هذا الأساس بدأت الشركة في إنتاج الفيلم الذي استغرقت مراحل إنتاجه من تصوير ومونتاج وباقي العمليات الفنية ما يقرب من ثلاث سنوات حتى انتهت من إنتاجه كاملاً في أبريل ٢٠١٢، والجميع كان ينتظر عرض الفيلم.

(كان كل شيء جاهز).. يقول رمسيس: (فجأة وجدنا دور السينما تزيل إعلان الفيلم، وحين اتصلنا بمدير الرقابة لنفهم منه السبب قال لنا "الأمن الوطني رفض عرض الفيلم"، لن نسكت سنرفع قضايا على الأمن الوطني وعلى وزارة الثقافة).

من جانبها أصدرت "جبهة الإبداع المصري" بيانًا تدين فيه منع الأمن الوطني عرض الفيلم واعتبرت الجبهة في بيان لها أن جهاز الأمن الوطني يتعدّى على سلطة جهاز الرقابة على المصنفات الفنية ويمنع عرض فيلم عن يهود مصر بدور العرض، بعد أن نال الفيلم الموافقة الرقابية مرتين للعرض العام بدون ملحوظات رقابية.

مخرج الفيلم مصمم على أنه لا أحد يستطيع منع فكرة من الوصول للناس، ويؤكد أن قرار الأمن الوطني بمنع عرض الفيلم تعدي سافر على السلطات، (وفي النهاية الفيلم سيصل للجمهور حتى لو اضطررت لرفعه على يوتيوب).

الضغط الذي قام به صُنَّاع الفيلم بالإضافة إلى ضغط منظمات المجتمع المدني داخل وخارج مصر، جعل الأمن الوطني يخسر معركته مع الفيلم، حيث تم عرض الفيلم المثير للجدل يوم الأربعاء ٢٧ مارس ٢٠١٣، وعلَّق مخرج الفيلم: (انتصرنا في معركتنا الإعلامية، لأن كل ما حدث من قبل الأمن الوطني كان غير قانوني).

§ إشعال النيران في صحيفة مصرية معارضة لـ مرسي

في بداية شهر ديسمبر ٢٠١٢، تداول النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر مقطع فيديو لزعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" يطالب فيه أنصار الرئيس مرسي بمحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي واقتحام مقرات الأحزاب والصحف المعارضة للرئيس المصري، قد يبدو الأمر عاديًا إلى هذه النقطة، لكن المدهش هو أن ما قاله الظواهري في الفيديو تم تنفيذه بالحرف في مصر يوم ١٥ ديسمبر ٢٠١٢، أي بعد فيديو الظواهري بأيام قليلة من أنصار مرسي، حيث تم حصار مدينة الإنتاج الإعلامي، واقتحم العشرات مقر صحيفة الوفد المعروفة بمعارضتها لسياسة الإخوان وتم إشعال النيران فيها.

نقابة الصحفيين المصريين تضامنت مع صحيفة الوفد وأعلنت رفضها لما أسمته "إرهاب وسائل الإعلام في عهد الإخوان المسلمين وصمت الرئيس مرسي على ذلك"، وقامت النقابة بمسيرة شارك فيها العشرات في ديسمبر ٢٠١٢ من مقرها بوسط القاهرة وحتى مقر صحيفة الوفد بمنطقة الدقي. كما أدان الكاتب الصحفي ممدوح الولي والذي كان يشغل منصب نقيب الصحفيين وقتها

الحادث، وأكَّد تضامنه مع صحفيّ الوفد ودعا إلي مواجهة الرأي بالرأي دون استخدام العنف من أي طرف.

من جانبه اتهم محمد عبد الفتاح نائب رئس تحرير جريدة الوفد، جماعة الإخوان المسلمين وأنصار المرشح الرئاسي المستبعد "حازم صلاح أبو إسماعيل" بالاعتداء على مقر الصحيفة، وإلقاء زجاجات المولوتوف على الأعضاء والصحفيين وأيضًا أفراد الأمن المركزي المتواجدين أمام المقر، وأضاف إن السبب في ذلك هو موقف الصحيفة المعارض لمرسي وجماعته. بينما نفى الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل أي علاقة بينه وبين الأحداث التي وقعت، مؤكدًا أنه لا علم له مطلقًا بمن قام بأعمال الشغب، وأنه غير مسؤول عن أي من هذه الأعمال.

اقتحام مقر صحيفة الوفد اليومية التابعة لحزب الوفد المعارض يأتي في نفس الوقت الذي تلقت فيه صحف مصرية رسائل تهديد من جماعات إسلامية مجهولة تطالبهم بالتوقف عن معارضة الرئيس مرسي وإلا سيتعرضون لهجوم. رسائل التهديد وصلت لرئيس تحرير صحيفة "الصباح" "وائل الإبراشي"، ورئيس تحرير "الوطن" "مجدي الجلاد"، وغيرهما.

العديد من منظمات المجتمع المدني في مصر أعربت عن تخوفها من أن يكون اقتحام مقر صحيفة الوفد هو البداية لسلسلة من أحداث

العنف التي ستطول أي وسيلة إعلام معارضة للرئيس مرسي، حيث أعرب المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة عن إدانته الكاملة لحرق مقر صحيفة الوفد، وحذَّر المركز مما أسماه تزايد معدلات أعمال العنف في مصر، نتيجة للتراخي في ملاحقة ومساءلة المتورطين في أعمال عنف.

الكاتب الصحفي ورئيس التحرير التنفيذي لصحيفة الصباح "وائل لطفي" يتوقع أن يتكرر سيناريو اقتحام مقرات وسائل الإعلام المعارضة لمرسي، ويضيف: (الإخوان يريدون من الصحف والفضائيات أن تتحول إلى أبواق للإخوان، أو أن تلزم الصمت وتتحول إلى شياطين خرساء.. هذا لن يحدث، ليس لأننا ضد الإخوان ولكن لأننا مع الحرية.. ولكن العبيد لا يفهمون معنى الحرية).

- فيديوهات متعلقة :

زعيم تنظيم القاعدة يحرّض على اقتحام وسائل الإعلام في مصر

http://www.youtube.com/watch?v=ZiRMpMaoKE4

فيديو لحرق مقر صحيفة الوفد بعد ذلك بأيام قليلة

http://www.youtube.com/watch?v=pYNMgNIowN4

§ مرسي وجماعته يتجسسون على إعلاميي مصر !

أثار بلاغ تقدّم به المحامي سمير صبري للنائب العام يوم ٢٤ أبريل ٢٠١٣، جدلاً بين الإعلاميين في مصر. يطالب البلاغ بالتحقيق مع الرئيس محمد مرسي ومرشد الإخوان محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر، بالإضافة إلى عصام العريان القيادي الإخواني، ومحمد إبراهيم وزير الداخلية، في تورّط جماعة «الإخوان المسلمين» في التجسُّس على مكالمات صحفيين وإعلاميين وقادة في الجيش.

البلاغ الذي تقدم به المحامي سمير صبري يعتمد على قُصاصات نشرت في بعض وسائل الإعلام المصرية، بعد تصريحات تؤكد أن خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد، ينسق مع عناصر موالية للجماعة من جهاز الأمن الوطني، بهدف مراقبة الهواتف الخاصة بعدد من الصحفيين والإعلاميين، فضلاً عن شخصيات عسكرية، ويؤكد صبري أنّه حصل على (دلائل تؤكد تورط جماعة "الإخوان" في التجسس، إذ تقوم عناصر تابعة للجماعة بجلب معلومات تخص جميع الصحفيين والإعلاميين المعارضين للإخوان، ومراقبة الهواتف الخاصة بهم بهدف تهديدهم بعد تسجيل مكالماتهم الخاصة).

يقول الصحفي المستقلّ مؤمن المحمدي (إنَّ مسألة التجسس غير مستبعدة، إذ أنّه من الممكن أن تصل المعركة الحالية بين الإعلام وجماعة "الإخوان" لدرجة تجسُّس الإخوان على الإعلاميين، فهي جماعة تعيش في عالم آخر وتؤمن أنّ هناك مؤامرة عليها من كل الأطراف في الكون خصوصًا الإعلام). ويضيف: (كلّ الصحفيين المعارضين هم الآن من وجهة نظر الجماعة أعداء للمشروع الإسلامي، ولديهم مخططات لإسقاط مرسي، وهناك جهات تقوم بتمويلهم، هذا طبعًا غير حقيقي، لذلك هم يحلمون بامتلاك دلائل على أوهامهم، من خلال التجسُّس).

من جهته يرى الصحفي في "المصري اليوم" إبراهيم قراعة، أنّ (الجماعة أضعف من أن تمتلك أجهزة تسجيل مكالمات، فهي جماعة عاجزة فشلت في إدارة كل الملفات المصرية). ويضيف قراعة: (قد يكون هناك تجسس من جانب جهاز الأمن الوطني، وهذا بالفعل ما كان يحدث بشكل ممنهج كشفته وثائق أمن الدولة التي تم تسريبها بعد الثورة في ظل نظام مبارك، إذ كان كل الصحفيين تحت المراقبة، وبالتأكيد لم يتغير الأمر حتى الآن. لكن سواء كان الإخوان يتجسسون على الإعلاميين أم لا، فهذا لا يمنع

وجود معركة بين الإعلام المصري وبين جماعة الإخوان التي لا تؤمن بحرية الرأي والتعبير).

يأتي بلاغ المحامي المصري بعد أيام قليلة من تصريح وكيل أول جهاز المخابرات العامة المصرية الأسبق الفريق حسام خير الله، في برنامج "القاهرة ٣٦٠" على قناة "القاهرة والناس"، حين أكَّد أن "الإخوان المسلمين" يمتلكون جهاز مخابرات خاص بهم، فضلاً عن استخدامهم العديد من أجهزة التنصّت لمراقبة عمل المعارضة والتجسُّس عليها.

البلاغ الذي تم تقديمه للنائب، ليس أوّل إشارة على قيام "الإخوان" بالتجسس على المصريين. ففي شهر مايو من العام ٢٠١٢، وضمن حوار مع قناة "بي بي سي عربي"، أعلن خيرت الشاطر أنّ (الجماعة تتجسس على بعض مكالمات المصريين). يومها انتشر فيديو لمقطع من المقابلة على مواقع التواصل الاجتماعي، ما أدّى إلى تقديم سلسلة بلاغات للتحقيق مع الشاطر، لكنّها بقيت على الرف، ولم تحرّك أيّ قضيّة.

§ الاعتداء الممنهج على الصحفيين .. وسيلة لحجب الحقيقة

(تقرير عن أربعة أشهر متواصلة من استهداف كاميرات الصحفيين)

يوم ١ مايو ٢٠١٣ أصدرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير - وهي منظمة مجتمع مدني مصرية معنية بحرية الرأي والتعبير - تقريرًا بعنوان " الاعتداء المنظّم على الصحفيين كوسيلة لحجب الحقيقة" وهو تقرير يوثق أربعة أشهر من الاعتداءات المتكررة على الصحفيين والمصورين في الأحداث والاشتباكات المتكررة التي تشهدها البلاد منذ فوز محمد مرسي بالحكم.

ويعتبر التقرير أنه منذ مجيء الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم، والأجواء يسودها حالة من قمع وتقييد حرية الرأي والتعبير، لم تشهدها مصر من قبل، فقضايا الحريات؛ وتحديدًا حرية الفكر والكلام؛ تنهال على قاعات المحاكم، ليس هذا فحسب، لكن أيضًا حالات المنع والتحريض على الأذى وغيرها من أساليب الانتهاكات الكثيرة التي تطال أشكال التعبير عن الرأي المختلفة والتي تنص عليها كافة المواثيق والمعاهدات الدولية، ويتم ذلك كله من خلال سياسة محكمة من جانب السلطة لتكميم أفواه جميع المعارضين والمخالفين لهم في التوجهات.

وأكد التقرير على أنه كان هناك ازدياد ملحوظ في حالات الانتهاك التي تعرض لها الصحفيون في الاشتباكات المختلفة مقارنة بأوقات سابقة، فقد تم رصد ٥٣ حالة اعتداء جسدي خلال الأربعة أشهر الماضية، وقد أجمع جميع الصحفيين الذين قامت المؤسسة بتوثيق شهاداتهم على أن المعتدين؛ سواء كانوا من قوات الأمن أو من المواطنين؛ كانوا يستهدفون الصحفيين وكاميراتهم؛ حتى لا يتم توثيق الاعتداءات الجسيمة التي يقومون بها، ولهذا فإن عدد الصحفيين الذين تم الاعتداء عليهم والكاميرات والمعدات التي تم تكسيرها في تزايد مستمر.

وفي محاولة لمعالجة هذه الأزمة، قام فريق عمل التقرير بمناقشة النصوص القانونية والدستورية، سواء كانت المحلية أو الدولية، والتي تنص على ضرورة توفير الحماية للصحفيين أثناء تأدية عملهم، فهذه المهنة محمية بموجب كافة المواثيق والقوانين.. فمثلاً في الدستور المصري، هناك مادة خاصة بحرية الصحافة وتنص على (يكفل الدستور المصري عددًا من الحقوق والحريات للصحفيين، سواء بصفاتهم المهنية، أو بصفتهم مواطنين). وكذلك كافة المواثيق والمعاهدات التي تنص على ضرورة توفير الحماية اللازمة للصحفيين أثناء تأدية عملهم وتجبر السلطات على ضرورة توفير المعلومات اللازمة لهم كي تسهل مهمتهم.

يناقش التقرير أيضًا، المعايير الدولية لحماية الصحفيين، فمثلاً جاء في قرار اليونسكو رقم ٢٩، المعنون "إدانة العنف ضد الصحفيين" الذي تبنّاه المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في ١٢ نوفمبر عام ١٩٩٧ بباريس، تجريم الاعتداء على الصحفيين، واعتبره جريمة ضد المجتمع لتأثيره في أوضاع حرية الرأي والتعبير وانعكاساته على جميع الحريات الأخرى الواجب توفيرها؛ مقررًا ضرورة سنّ التشريعات اللازمة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ومعاقبة المتورطين فيها.

وينتهي التقرير بمجموعة من التوصيات يقدمها باحثو المؤسسة إلى الحكومة المصرية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة، تنص في مجملها على ضرورة توفير الحماية اللازمة للصحفيين وتوفير كافة المعلومات التي تسهل لهم عملهم، وضرورة الكف عن استهداف الكاميرات أثناء تغطية الاشتباكات، بالإضافة إلى ضرورة نشر الوعي بين المواطنين، والتأكيد على الدور الهام الذي يلعبه الإعلام في كشف الحقائق، ونفي تهم العمالة أو التآمر عنهم لأن دورهم وواجبهم الصحفي يحتم عليهم السعي للوصول إلى الحقيقة.

§ مصر نحو تحريم رسم اللحية والنقاب

يوم ٢٣ مايو ٢٠١٣ كانت الحرارة تزيد عن ٣٢ درجة مئوية داخل القاعة العتيقة للمحكمة، الخالية من أيّ تكييف، في الدائرة الأولى لمحكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة. كان المشهد يستحق رسمًا كاريكاتيريًا ساخرًا، خصوصًا حين انقطع التيار الكهربائي، قبل أن يعلن القاضي تأجيل البتّ في القضيّة المرفوعة من المحامي المصري "نزار غراب"، والتي تطالب بإصدار فتوى رسميّة، تحّرم رسم أي كاريكاتير يسخر من اللحية أو النقاب.

يطالب المحامي المنتمي إلى التيار الإسلامي بتحريم "قانوني" لرسم أيّ ملتحٍ أو منقّبة. وتخاصم الدعوى شيخ الأزهر، ومفتي الجمهورية، ووزير الأوقاف بصفتهم، وتطالبهم بإصدار فتوى رسمية تحرّم رسم اللحى والنُقَب.

ويرى مراقبون معنيّون بحرية الرأي والتعبير، أنّ الهدف من القضية سياسي، وليس دينيًا. ويعتبرون أنّ هدف غراب غير المباشر ابتداع إطار قانوني؛ لمنع الرسامين من رسم الرئيس محمد مرسي ورئيس وزرائه هشام قنديل، اللذين أصبحا نجمي الكاريكاتير الساخر في مصر، دون منازع.

ينفي صاحب الدعوى أن يكون الهدف من تحرّكه القضائي سياسيًا، مؤكدًا (على رسامي الكاريكاتير احترام كون اللحية والنقاب مظهرين دينيين، وأن تصويرهما بشكل ساخر في الرسوم أمر مرفوض دينيًا). كما يؤكِّد أنَّه يرحب بحرية الرأي والتعبير "لكن بعيدًا عن اللحية والنقاب"، من دون أن يقدِّم تصوّره الواضح مثلاً، عن كيفية انتقاد مرسي في الكاريكاتير، من دون إظهار لحيته.

ليست تلك الواقعة الأولى التي تطال حريّة الكاريكاتير منذ تولّي التيار الإسلامي السلطة في مصر. إذ خضعت الرسامة دعاء العدل للتحقيق، بعد نشرها لكاريكاتير في صحيفة "المصري اليوم" اعتبره مقدم البلاغ بحقّها، إساءةً للإسلام.

يبدي رسام الكاريكاتير "ياسر حسين" استغرابه لذلك النوع من الدعاوى القضائيّة، (خصوصًا بعد ثورة غير دينية، رفعت شعارات الحرية والكرامة الإنسانيّة. لم نسمع خلال الثورة هتافات أو شعارات تقول إسلامية أو مسيحية أو نقابًا أو لحية). ويعتبر حسين أنّ الهجمة على الكاريكاتير ترجمة لعقليّة أصحاب التوجهات الدينية، من "إخوان" وسلفيين، الذين يحاولون تطويع القوانين لفكرهم، كنوع من أنواع السيطرة على أيّ شكل من أشكال المعارضة، تحت شعار حماية الدين.

ولا يتعامل حسين مع هذا النوع من الدعوات بجديّة، قائلاً إنّه حتى لو صدرت فتوى رسمية بمنع رسم الملتحين في الكاريكاتير، فإنّه لن ينفّذها. (هناك بالفعل فتاوى بتحريم الرسم نفسه، ومع ذلك لا يتوقف قلم فنان الكاريكاتير عن الرسم... وعمومًا إن أحببت أن أرسم ملتحيًا، فقد أرسم لهم أبراهام لينكون).. يعلّق ساخرًا.

شُكر خاص

شكرًا ..

لكل من ساعدني على أن أكتب..

مجلة سمير وماما لبنى ود. شهيرة خليل..

منال المهدي وكل فريق مجلة كلمتنا ..

أحمد سميح وكل شباب راديو حريتنا ..

سعيد شعيب وإسلام عزام وكل أعضاء صحفيون متحدون

شكرًا للزميل الصحفي محمد عبد الرحمن

الزميلة الصحفية سناء خوري

والأصدقاء الأعزاء: الصحفي أحمد فتح الله، الفنان ياسر حسين، الموهوب محمد بسيوني الشرنوبي

وزوجتي الجميلة.. لبنى

مصطفى فتحي

المؤلف في سطور

§ صحفي مصري شاب. درس الصحافة وحصل على دبلوم الدراسات العليا في الإعلام من معهد الدراسات والبحوث العربية ثم ماجستير الإعلام الإلكتروني من كلية الإعلام جامعة القاهرة.

§ سافر في منح دراسية إلى كلٍ من أمريكا وهولندا والدنمارك.

§ مؤسس أول منصة الكترونية مصرية مختصة بصحافة الموبايل.

§ حصل على جائزة شبكة الصحفيين الدوليين في عام ٢٠١٣.

§ عمل كمدير تحرير لمجلة كلمتنا الموجهة للشباب

§ عمل رئيسًا لتحرير راديو حريتنا الإلكتروني

§ يعمل حاليًا مديرًا لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي (سند)

§ يكتب بشكل منتظم في صحيفة السفير اللبنانية.

§ صدر له :

- ما تيجي ننجح : دار أجيال للنشر والتوزيع
- في بلد الولاد : شباب بوكس للنشر والتوزيع
- حدوتة عبرية : : شباب بوكس للنشر والتوزيع
- هوم دليفري : شباب بوكس للنشر والتوزيع
- أهلاً بالمدرعة : دار رواية للنشر والتوزيع
- الشاطر مرسي : شمس للنّشر والإعلام، ٢٠١٣م.

§ الموقع الإلكتروني: http://mostafathi.wordpress.com

§ البريد الإلكتروني: mostafathi@yahoo.com

مُحتويات الكِتَاب

شمس للنشر والإعلام

رؤية جديدة في عالم النشر

شمس للنشر والإعلام

في مسعى جاد لتقديم رؤية جديدة تسهم في تصحيح العديد من المسارات في مجال النشر،تأسست "مؤسسة شمس للنشر والإعلام" كخطوة على طريق إرساء أسس مشروع ثقافي متكامل يهدف إلى نشر الإبداع العربي في كافة التخصصات، وإثراء صناعة النشر، وتقديم إضافة حقيقية إلى مسيرة الكتاب العربي، وفق رؤى متوازنة تجمع ما بين طبيعة عملها كمؤسسة تجارية تتطلع إلى تحقيق الربح والانتشار، وبين تحقيق رسالتها الثقافية.

وتهدف "مؤسسة شمس للنشر والإعلام" إلى تحقيق عدد من الغايات، تتمثل في:

- **إتاحة الثقافة الرفيعة للقارئ، وتلبية حاجاته من المعرفة.**
- **تفعيل حركة النشر، خاصة لشباب المؤلفين، ورعاية وتشجيع المبدعين، ودعم قدراتهم الفكرية والأدبية، والعمل على إبرازها.**
- **الإسهام الفعال في نشر الإبداع العربي، من خلال سياسات ترويج وتوزيع تتلاءم ومقتضيات العصر.**
- **حماية الحقوق الفكرية والمادية للكتّاب، وإعادة صياغة أسس التعامل المادي مع المؤلفين وفق قواعد أكثر إنصافاً.**

- التعريف بالكاتب والكتاب إعلامياً وجماهيرياً، ومد جسور التواصل بين المبدع والمتلقي.

- الوصول بالإبداع العربي إلى القارئ غير العربي، من خلال ترجمة الإصدارات العربية المتميزة إلى لغات مختلفة، والعمل على خلق آفاق عالمية لنشرها بالتعاون مع دور نشر احترافية.

- إثراء الحياة الثقافية بالأنشطة والندوات والفعاليات، من خلال رؤى تنظيمية وترويجية تضمن نجاحها والمشاركة الفاعلة فيها.

- توثيق الصلات بين دور النشر المحلية والعربية والدولية، وكذلك بين الكتاب والمثقفين العرب، والتواصل الفاعل مع المهتمين على اختلاف توجهاتهم، وفق صيغ تعاون إيجابية.

ويرتكز عمل المؤسسة على منهاج "احترام الكاتب والكتاب" مادياً وأدبياً ومعنوياً، وفق عدة معايير تقوم على الالتزام التام بأخلاقيات مهنة النشر. وتسعى لتقديم رؤية جديدة لصناعة الكتاب تشمل الدقة في انتقاء المحتوى، والجودة في إخراجه وتصميمه وتنفيذه وطباعته، والاهتمام بنشره وترويجه إعلامياً ودعائياً، بما يضمن له مكاناً بارزاً في مكتبة القارئ.

شمس للنشر والإعلام

www.shams-group.net

(+2) 02 27270004 / (+2) 01288890065



(+2) 02 27270004 / (+2) 01288890065

www.shams-group.net